مجلة الدراسات القانونية والاقتصادية ISSN 2602-7321/ EISSN 2773- 2649

السنة: 2024 المجلد: 07 العدد: 01 ص- ص: 345-369

تحليل الانفاق العام على التعليم العالي بالجزائر في ظل جائحة كورونا

Analysis of public expenditure on higher education in Algeria amidst the Corona pandemic

حنان درحمون*[1] ، جامعة فرحات عباس سطيف1، الجزائر، h.drahmoun@univ-setif.dz

تاريخ إرسال المقال: 2023/08/10 تاريخ قبول المقال: 2024/05/15

الملخص:

تتمثل مشكلة الدراسة في البحث عن واقع الإنفاق العام على التعليم العالي بالجزائر في ظل جائحة كورونا؛ حيث نهدف من خلالها إلى توضيح مفهوم جائحة كورونا وغيرها من المفاهيم ذات الصلة بموضوع الدراسة، مع تحديد أهم مصادر تمويل التعليم العالي، إلى جانب إبراز مدى تأثير جائحة كورونا على الإنفاق العام على التعليم العالي؛ وقد توصلنا إلى أن التمويل الحكومي يمثل المصدر الأساسي لتمويل التعليم العالي مع وجود بعض مصادر التمويل الثانوية، كما أن الإنفاق على التعليم العالي عرف ارتفاعا طوال فترة جائحة كورنا، وهذا لتحمل الدولة أعباء استثنائية لمواجهة الجائحة، ما يستوجب ضرورة الاستفادة من تجربة جائحة كورونا في مواجهة المخاطر التي قد تُواجه التعليم العالي وتمويله مستقبلا.

الكلمات المفتاحية: الإنفاق العام، التعليم العالي، الجزائر، جائحة كورونا.

Abstract: The Study problem represented the reality of public expenditure on higher education in Algeria amidst of the Corona pandemic. We aim through it to clarify the concept of the Corona pandemic and other related concepts to the study's subject, as well as identifying the main sources of funding for higher education, in addition to highlighting the extent of the Corona pandemic's impact on public expenditure on higher education. Our finding indicate that government funding represent the primary source for financing higher education,with the presence of some secondary funding sources, also, expenditure on higher education witnessed an increase throughout the Corona pandemic period, attributing this rise to the state's assumption of additional exceptional burdens to confront the pandemic, this necessitates the need to benefit from the experience of the Corona pandemic in facing the risks that higher education and its funding methods may encounter in the future.

Key words : public expenditure, higher education, Algeria, Corona pandemic.

* حنان درحمون.

المقدمة:

– **تمهيد:** يعتبر التعليم العالي والبحث العلمي أحد المجالات الأساسية في كل دولة، إذ تسعى معظم الدول إلى تحقيق التقدم والتطور فيه، لما له من دور مهم في تحقيق التنمية الاجتماعية والتنمية الاقتصادية، لذلك فهي تعمل على البحث عن الوسائل اللازمة لتمويله والتي تختلف باختلاف سياساتها، فمنها من يعتمد على المصادر التمويلية الخاصة ومنها من يعتمد على المصادر التمويلية العامة ومنها من يجمع بينهما معا.

وتعدّ الجزائر من الدول التي تعتمد على المصادر التمويلية العامة، إذ يمثل الإنفاق الحكومي أو ما يسمى بالإنفاق العام المصدر الأساسي في تمويل التعليم العالي، والذي تتأثر مخصصاته بتأثر الوضع الاقتصادي وحجم إرادات الدولة من جهة، والأوضاع المحلية والعالمية كالوضع السياسي والوضع الاجتماعي من جهة أخرى، ولعلّ جائحة كورونا وما مر به الوضع الصحي العالمي أبرز مثال على ذلك. من هنا يمكن طرح إشكالية هذه الدراسة كما يلي:

ما واقع الإنفاق العام على التعليم العالي بالجزائر في ظل جائحة كورونا؟

ويندرج تحت سؤال الإشكالية الرئيسية مجموعة التساؤلات الفرعية التالية:

- **ما واقع التعليم العالي بالجزائر؟ وما هي مصادر تمويله؟**
- **كيف أثّرت جائحة كورونا على الإنفاق العام على التعليم العالي بالجزائر؟**

– **فرضيات الدراسة:** بغرض معالجة إشكالية الدراسة، يمكن طرح الفرضيات التالية:

- يلعب التمويل الحكومي دورا بارزا في تمويل التعليم العالي بالجزائر؛
- أدّت جائحة كورونا إلى تأثّر الإنفاق العام على التعليم العالي بالجزائر.

– **أهداف الدراسة:** سنحاول في هذه الدراسة الوصول إلى الأهداف التالية:

- توضيح المفاهيم الأساسية للدراسة والمتمثلة في جائحة كورونا والتعليم العالي والإنفاق العام؛
- تحديد أهم مصادر تمويل التعليم العالي بالجزائر؛
- إبراز مدى تأثير جائحة كورونا على الإنفاق العام على التعليم العالي بالجزائر.

– **منهج الدراسة:** سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال العمل على تجميع المعلومات والبيانات وتحليلها من ثم الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها؛ بالإضافة إلى منهج المسح بتحليل المحتوى، وذلك من خلال العمل على جمع البيانات والمعلومات من قوانين المالية للجزائر وكذا تقارير بنك الجزائر؛ إلى جانب المنهج المقارن والذي سيُعتَمد في مقارنة النتائج المتوصل إليها.

المبحث الأول: مدخل للتعريف بالمفاهيم الأساسية للدراسة

سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب أساسية؛ حيث سيتم التطرق في المطلب الأول إلى مفهوم جائحة كورونا، وسيتم تناول مفهوم التعليم العالي في المطلب الثاني، في حين سيتم تخصيص المطلب الثالث لمفهوم الإنفاق العام.

المطلب الأول: مفهوم جائحة كورونا

تُعرَف الجائحة (Pandemic/ Pandémie) بأنها الوباء(Epidemic/ Epidémie) * الذي ينتشر في العديد من دول العالم ويصيب عددا كبيرا من أفراد المجتمع، وهو حال جائحة كورونا الحالية والتي تسبب فيها فيروس كورونا المستجد[1].

فمع أواخر سنة 2019، تم تحديد مجموعة من الحالات التي ظهرت عليها أعراض الالتهاب الرئوي لسبب غير معروف في مدينة "ووهان" الصينية، وفي 31 ديسمبر 2019 حذرت الصين منظمة الصحة العالمية من تفشي فيروس جديد أُطلِق عليه اسم "فيروس كورونا" أو ما يُسمّى كذلك "فيروس كوفيد- 19"، تبعها إعلان لجنة الطوارئ للّوائح الصحية الدولية التابعة لمنظمة الصحة العالمية في 30 جافني 2020 بأنّ هذا الفيروس أصبح ضمن حالة الطوارئ؛ هذا وقد تم تشخيص المزيد من الحالات في دول أخرى نتيجة لسرعة انتشاره وحالات العدوى المترتبة، ما أدى إلى اعتبار هذا الفيروس وباء عالميا من قبل منظمة الصحة العالمية، ونصت على مجموعة من الإجراءات والتوصيات للتقليل من الإصابة بعدوى الوباء أبرزها عمليات الحجر المنزلي أو ما يسمى كذلك الحظر للتجنب التام للالتقاء بين الأشخاص، وكذا ارتداء الكمامات وتعقيم الأيادي والتباعد بين الأشخاص بترك مسافات بينهم تزيد عن متر واحد...[2].

وتجدر الإشارة إلى أن فيروس كورونا ظهر في سنوات سابقة مسببا أمراضا في مناطق معينة؛ حيث أدى فيروس كورونا (SARS-CoV-1) إلى ظهور وباء متلازمة الالتهاب الرئوي الحاد الوخيم "سارس" في الصين لأول مرة خلال الفترة (2002–2003)، بدأ في الخفاش وانتقل إلى الإنسان، وأدى إلى وفاة 774 شخص؛ وفي سنة 2015 انتشرت متلازمة الشرق الأوسط التنفسية في المملكة العربية السعودية، والمسبب هو فيروس كورونا (SARS-CoV-1) ، ويعتقد أنه انتقل من الجمل إلى الإنسان، وأدى إلى وفاة 850 شخص؛ ومنذ ديسمبر 2019 إلى يومنا هذا انتشرت جائحة فيروس كورونا المستجد والمتسبب هو فيروس

* "هو زيادة مفاجئة وسريعة في عدد حالات المرض على نحو أعلى من المتوقع في مجتمع معين، ويمتد على رقعة جغرافية أوسع".

[1] ملكاوي حنان ، تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الأمن الصحي العربي، نشرية الألكسو العلمية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الأردن، ع2، جوان 2020، ص: 7.

[2] محلب فايزة ، التعليم عن بعد في ظل جائحة كوفيد- 19 (الواقع والتحديات)- دراسة استقصائية لآراء الطلبة، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية- الجزائر، م21، ع1، 2021، ص: 324.

كورونا المستجد (SARS-CoV-2)، والذي ظهر بداية في ووهان– الصين، ثم انتشر إلى بقية دول العالم[3].

وحسب المؤشر العالمي لكورونا (Worldmeter Corona)، فقد بلغ عدد الإصابات: 692636689 إصابة، في حين بلغ عدد الوفيات: 6905365 حالة وفاة؛ وبالنسبة للجزائر فقد جاءت في المرتبة المئة وسبعا من حيث عدد الإصابات والذي بلغ عددها: 271990 إصابة، في حين بلغ عدد الوفيات: 6881 حالة وفاة[4].

هذا، ويطلق مصطلح "كورونا" وكذا مصطلح "كوفيد- 19" على فيروس مسبب لمرض معد[5]؛ وتُعتبر فيروسات كورونا فصيلة كبيرة من الفيروسات التي تسبب أمراضا متنوعة للإنسان تصيب الجهاز التنفسي، وقد تطور من فيروس كورونا (SARS-CoV-1) إلى فيروس كورونا (MERS-Cov)، ثم فيروس كورونا المستجد (SARS-CoV-2) أو ما يسمى كذلك "كوفيد– 19"[6].

المطلب الثاني: مفهوم التعليم العالي

لا يوجد هناك إجماع حول تاريخ محدد لظهور التعليم العالي، وبشكل عام يمكن التمييز بين مراحل تاريخية متباينة لظهوره؛ ففي العصور القديمة عرف المصريون الأوائل التعليم العالي من خلال تأسيس مدارس عليا لتعليم الهندسة والطب، وعَرَفته بلاد الرافدين كذلك من خلال تعليم أصول هندسة الري والزراعة، كما عرف اليونان شكلا من التعليم العالي من خلال اشتهارهم بعلوم التاريخ والجغرافيا وخاصة الفلسفة التي نبغوا فيها؛ أما في الحضارة الإسلامية فقد لعب المسجد دورا محوريا في تعلم العلوم الدينية والدنيوية، حيث لم يكن المسجد مكانا للعبادة فقط بل كان يلعب دور المدرسة، أين كان المسلمون يتعلمون القراءة والكتابة والقرآن وعلوم الشريعة وغيرها من العلوم المختلفة...، ولعلّ من أبرز هذه المساجد جامع الزيتونة بتونس (116هـ/ 736 م) وجامع القرويين بالمغرب (245 هـ/ 859 م) والجامع الأزهر بمصر (360 هـ/ 970م)...، وهي في الواقع بمثابة جامعات بمفهومها الحالي، ثم في مرحلة متقدمة من تاريخ الحضارة الإسلامية تم تأسيس مدارس خاصة لأخذ العلوم المختلفة، وذلك في فترة العصور الوسطى وحتى قبل نشأة

[3] ملكاوي حنان ، مرجع سابق، ص:14– 15.

[4] COVID-19CORONAVIRUS PANEMIC, from the website : https://www.worldometers.info/coronavirus/, [Saw in: 08/07/2023].

[5] محلب فايزة ، مرجع سابق، ص 324.

[6] ملكاوي حنان، مرجع سابق، ص: 16؛ غربي حمزة وآخرون، دراسة قياسية لأثر جائحة كورونا على الأسواق المالية العربية– بورصة القاهرة نموذجا–، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست، الجزائر، م9، ع4، 2020، ص: 452.

الجامعات في أوروبا بقرون عديدة، وكانت الدراسة فيها تشبه الدراسة الثانوية والتعليم العالي في وقتنا الحالي، ولعلّ من أبرزها المدرسة النورية بدمشق، والمدرسة النظامية والمدرسة المستنصرية ببغداد...[7].

في حين أنّ الغرب لم يعرف التعليم العالي إلاّ في حدود القرن 12 م بظهور جامعة بولونيا في إيطاليا، ثم ظهور جامعة باريس مع أواخر القرن 12 م ...، وقد كان للعرب المسلمون سببا محوريا في ظهورها لما نقلو من علوم اليونان والرومان إلى الأوروبيين، إلى جانب ظهور الأعداد العربية وإحلالها محل نظام الأعداد الرومانية، ويبقى ظهور أبرز الجامعات الأوروبية يعود إلى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين؛ هذا وقد تطور التعليم العالي في العصر الحديث بتوالي تأسيس الجامعات في مختلف مناطق العالم ومنها منطقة الوطن العربي، فعلى سبيل المثال بدأ التعليم الجامعي في السودان سنة 1902، وفي العراق ومصر سنة 1908، وفي الجزائر سنة 1909، وفي المملكة العربية السعودية سنة 1958 لتتوالى تأسيس الجامعات في باقي الدول العربية بعد ستينات القرن العشرين[8].

ويُعرَّف التعليم العالي على أنه "كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه للبحث الذي يتم بعد المرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسات تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية للدولة"[9].

أمّا في الجزائر، ووفقا للمادة الثانية من القانون رقم 99- 05 فيعرف التعليم العالي كما يلي:" يقصد بالتعليم العالي كل نمط للتكوين أو للتكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي"[10].

وعلى هذا، يمكن تعريف التعليم العالي على أنه آخر مرحلة من المراحل التعليمة وتأتي بعد مرحلة التعليم الثانوي، تتم على مستوى مؤسسات كالجامعات والمعاهد والمدارس العليا والمعترف بها من قبل السلطات الرسمية للدولة، يتخرج منها الفرد ليصبح إطارا في الدولة.

المطلب الثالث: مفهوم الإنفاق العام

[7] الزاحي سمية، مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر: دراسة ميدانية بجامعات منتوري قسنطينة عنابة وسكيكدة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة 2،الجزائر، 2013- 2014، ص: 52- 57.

[8] المرجع نفسه.

[9] عزوز علي، دور مدير المخبر والمجلس العلمي في ديناميكية المخبر، ملتقى آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية، 23- 26 أفريل 2012، ص: 227.

[10] الجريدة الرسمية، القانون رقم 99- 05، 1999، الجزائر.

يُعتبَر الإنفاق العام أو ما يسمى كذلك بالنفقات العامة أحد المتغيرات الاقتصادية المهمة، والذي تستعمله الدولة لتحقيق مختلف أهدافها الاقتصادية والاجتماعية، وتشكل إلى جانب الإيرادات العامة ما يسمى بالموازنة العامة أو الميزانية العامة للدولة، وهي الوثيقة المالية التي يُجمع فيها بيان ما يلزم من حاجات عامة لدولة معينة تحت بند النفقات العامة والأموال اللازمة لتغطيتها تحت بند الإيرادات العامة؛ ويرتبط ظهور وتطور الإنفاق العام بظهور النظريات والأنظمة الاقتصادية المختلفة، وكذا بتطور الدولة ودورها في النشاط الاقتصادي.

ففي ظل النظام الرأسمالي، ومع ظهور أفكار النظرية الكلاسيكية التي تميزت بإعطاء دور ضيق للدولة لتكون بذلك دولة حارسة فقط، والتي انحصر دورها في بعض الوظائف كالدفاع الخارجي والأمن الداخلي والعدالة، وبعض الخدمات الأخرى التي يعجز القطاع الخاص عن تلبيتها، ففي هذه المرحلة لم يعط الفكر الكلاسيكي أية أهمية لدراسة الإنفاق العام، على اعتبار أن الاستقرار الاقتصادي يتحقق بصورة عفوية وطبيعية دون تدخل للدولة؛ وبعد أزمة الكساد العالمي خلال الفترة (1929- 1933) ظهرت النظرية الكينزية، والتي تقوم على انتقاد الفكر الكلاسيكي، وتقتضي ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي تحت مفهوم الدولة المتدخلة، خاصة في فترة الأزمات وذلك لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، ما أدى إلى اتساع دائرة الوظائف التي تقوم بها الدولة من ثم اتساع دائرة الإنفاق العام، مع زيادة الاهتمام به وبأنواعه وبالتركيز على آثاره الاقتصادية والاجتماعية؛ ومع ظهور النظرية النقدية التي انتقدت الفكر الكينزي، أعادت إحياء الفكر الكلاسيكي الذي يقوم على الحرية الاقتصادية المطلقة وابتعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي، وقد عارض النقدويون الاعتماد على الإنفاق العام وتم حصره في الوظائف التقليدية للدولة فقط؛ هذا ومع ظهور العولمة، جاء مفهوم دولة الرفاه التي تعدّ امتدادا للأفكار الرأسمالية، والتي لم تتجاهل الأفكار الكينزية في ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي وتبنت دورا جديدا للدولة في ظل العولمة، إذ لا تكتفي الدولة بتدخلاتها في الأزمات فقط، وإنما يتسع هدفها لاعتماد الإنفاق العام لتحقيق الرفاهية الاجتماعية للأفراد، من خلال زيادة الإنفاق العام لمحاربة الفقر ومحاربة الأمية ومحاربة الفساد الاقتصادي، وتوفير الرعاية الصحية الضرورية والاهتمام بتوفير متطلبات البحث العلمي...[11].

[11] بودخدخ كرم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (2001- 2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دالي إبراهيم الجزائر، 2009- 2010، ص: 13- 17؛ بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف: دراسة تقييميه لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990- 2009، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2009- 2010، ص: 2- 8.

وفي ظل النظام الاشتراكي، والذي انتشرت أفكاره بداية من سنة 1917 إلى غاية انهياره سنة 1989، ظهر مفهوم الدولة المنتجة، والتي تقوم على تدخل وتحكم الدولة في النشاط الاقتصادي بأكمله باعتبارها تحل محل قوى السوق، وهذا ما أدى إلى زيادة حجم الإنفاق العام واعتباره الوسيلة الفعالة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، وقد ساهم الفكر الاشتراكي في تطور مفهوم الإنفاق العام وزيادة الاهتمام بدراسته[12].

هذا، وقد اهتم الفكر الاقتصادي الإسلامي بالإنفاق العام كذلك، على أن يتم الإنفاق وفقا للقواعد والضوابط الشرعية، وعلى أن يكون في حدود القدرة المالية للدولة، بما يساهم في رفع مستوى أفراد المجتمع من جميع النواحي الاجتماعية والاقتصادية...[13].

يمكن تعريف النفقة العامة أو الإنفاق العام على أنه "مجموع المبالغ النقدية التي يتولى إنفاقها شخص عام لتلبية حاجة عامة"[14].

ويمكن تعريفه أيضا على أنه "مبلغ نقدي يخرج من الذمة المالية لشخص معنوي عام بقصد إشباع حاجة عامة[15].

كما يمكن تعريفه أيضا على أنه إخراج جزء من المال من بيت مال المسلمين بقصد إشباع حاجة عامة[16].

وعلى هذا يمكن تعريف الإنفاق العام على أنه مجموع المبالغ النقدية التي تتولى الدولة أو من ينوبها بإنفاقها، بغية إشباع حاجات عامة.

المبحث الثاني: التعليم العالي في الجزائر ومصادر تمويله

سيتم تقسيم هذا المبحث إلى ثلاث مطالب أساسية؛ حيث سيتم التطرق في المطلب الأول إلى لمحة عن تطور نظام التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة (1962– 2023)، وسيتم تناول تطور عدد مؤسسات التعليم العالي في الجزائر، في حين سيتم تخصيص مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر.

[12] بودخدخ كرم، مرجع سابق، ص: 17.

[13] بن عزة محمد، مرجع سابق، ص: 10– 11.

[14] خلف فليح حسين، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008، ص: 89.

[15] حسن مصطفى حسن، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001، ص: 11.

[16] الجمل هشام مصطفى، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر –دراسة تطبيقية–، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006، ص: 189.

المطلب الأول: لمحة عن تطور نظام التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة (1962-2023)

خرجت الجزائر بعد الاستقلال بنظام تعليم عالي موروث عن النظام الفرنسي، أين كان يتم الحصول على شهادة الليسانس بعد ثلاث سنوات، وشهادة الدراسات المعمقة بعد سنة واحدة، وشهادة الدكتوراه درجة ثالثة بعد سنتين على الأقل، وشهادة دكتوراه دولة بعد خمس سنوات على الأقل، وفي هذه الفترة كان التعليم العالي تابعا لوزارة التربية الوطنية، إلى أن تم استحداث وزارة التعليم العالي والبحث العلمي سنة 1970، ليتم بعد ذلك المباشرة في إصلاحات هذا القطاع ابتداء من سنة 1971، ولعلّ من أبرز ما نتج عن هذه الإصلاحات تمديد مرحلة الليسانس إلى أربع سنوات، وإدخال مرحلة الماجستير لتدوم سنتين على الأقل، ومرحلة دكتوراه علوم تدوم حوالي خمس سنوات، وفق ما يسمى بالنظام الكلاسيكي أو النظام التقليدي؛ وفي سنة 2004 تم اعتماد نظام ل م د (LMD)، والذي يتكون من ثلاث أطوار هي طور الليسانس ينتهي بشهادة بعد ثلاث سنوات، وطور الماستر ينتهي بشهادة بعد سنتين، وطور الدكتوراه ينتهي بشهادة بعد ثلاث سنوات على الأقل، وقد تم تعميم هذا النظام بشكل تدريجي عبر جامعات الوطن جنبا إلى جنب مع النظام الكلاسيكي، ليشهد الموسم الجامعي (2006- 2007) تخرج أول دفعة لحاملي شهادة الليسانس، والموسم الجامعي (2008- 2009) تخرج أول دفعة لحملة شهادة الماستر، وموسم (2012- 2013) تخرج أول دفعة لحاملي شهادة الدكتوراه[17].

حاليا تم تعميم نظام ل م د وإلغاء النظام الكلاسيكي نهائيا، إلاّ ما تبقّى من دفعات للماجستير والدكتوراه في طور التخرج؛ إلا أنّ وزارة التعليم الحالية تسعى إلى إعادة النظر في نظام ل م د، وذلك فيما يتعلق بسنوات الدراسة على مستوى طور الليسانس، واستبدالها بأربع سنوات كما كان معمولا به في النظام الكلاسيكي بدلا من ثلاثة سنوات، مع الإبقاء على باقي الأطوار دون تغيير، وكذا إجراء تغييرات هيكلية في الميادين والتخصصات المُدرّسة، أبرزها جمع ميدان العلوم الاقتصادية والحقوق في ميدان واحد...

المطلب الثاني: تطور عدد مؤسسات التعليم العالي في الجزائر

تعتبر جامعة الجزائر أول جامعة تم تأسيسها في الجزائر وذلك سنة 1908، ثم تم فتح جامعة وهران سنة 1966 وجامعة قسنطينة سنة 1967؛ وبعد الإصلاحات التي شهدها نظام التعليم العالي في الجزائر منذ سنة 1971، رافق ذلك تأسيس العديد من مؤسسات التعليم العالي ليبلغ عددها الحالي 111 مؤسسة،

[17] راجع: طالبي صلاح الدين، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة أو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ع4، 2014، ص153- 157؛ فرد حياة، شاطرباش أحمد، التعليم العالي في الجزائر: دراسة في الواقع والتحديات، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، مركز الحكمة للبحوث والدراسات، الجزائر، م5،ع13، 2018، ص92- 95.

بعدما كان عددها 109 مؤسسة وفقا لحصيلة إنجازات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من جويلية 2020 إلى جوان 2021، وكلها تابعة لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وهي منتشرة بين الشرق والوسط والغرب الجزائري[18]، كما هو موضّح في الجدول التالي:

الجدول 1: عدد مؤسسات التعليم العالي في الجزائر خلال سنة 2023

مؤسسات التعليم العالي	العدد الإجمالي	عدد مؤسسات التعليم العالي حسب الناحية
الجامعات	54	22 جامعة ناحية الشرق
		17 جامعة ناحية الوسط
		15 جامعة ناحية الغرب
المراكز الجامعية	9	مركزين جامعيين ناحية الشرق
		3 مراكز جامعية ناحية الوسط
		4 مراكز جامعية ناحية الغرب
المدارس الوطنية العليا	37	8 مدارس وطنية عليا ناحية الشرق
		21 مدرسة وطنية ناحية الوسط
		8 مدارس وطنية عليا ناحية الغرب
المدارس العليا للأساتذة	11	5 مدارس عليا للأساتذة ناحية الشرق
		3 مدارس عليا للأساتذة ناحية الوسط
		3 مدارس عليا للأساتذة ناحية الغرب

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التعليم العالي والبحث والعلمي، في موقعها الالكتروني: https://www.mesrs.dz/index.php/reseau-universitaire-ar/

هذا وتجدر الإشارة إلى أنّه حاليا توجد 17 مؤسسة خاصة للتكوين العالي مرخصة من قبل وزارة التعليم العالي بعدما كان عددها 14 مؤسسة فقط خلال سنة 2022، بالإضافة إلى 54 مؤسسة تكوين عالي تابعة لدوائر وزارية أخرى وخاضعة للوصاية البيداغوجية من قبل وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بعدما كان عددها 55 مؤسسة في سنة 2022 *.

المطلب الثالث: مصادر تمويل التعليم العالي في الجزائر

[18] الشبكة الجامعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، في الموقع الإلكتروني: https://www.mesrs.dz/index.php/reseau-universitaire-ar/، [لوحظ بتاريخ: 2022/07/28].

*للاطلاع على هذه المؤسسات يمكن الرجوع إلى الموقع الإلكتروني التالي: https://www.mesrs.dz/index.php/reseau-universitaire-ar/

تختلف مصادر تمويل التعليم العالي باختلاف الدول وسياساتها المتبعة في الاهتمام ودعم التعليم بصفة عامة؛ حيث نجد أن القانون الدولي ينص على وجوب التزام مختلف الدول باستخدام أقصى مواردها المالية بغية تحسين جودة التعليم بمختلف مستوياته من التعليم الأساسي إلى التعليم الجامعي، ذلك أنّ الاستثمار في التعليم يضمن تحقيق فوائد اجتماعية واقتصادية على المدى الطويل؛ وعليه يمكن تلخيص أبرز مصادر تمويل التعليم العالي فيما في الجدول التالي[19]:

الجدول 2: مصادر تمويل التعليم العالي

نوع المصدر	مفهومه
المصادر الحكومية	وهي ما تخصصه الدولة لجزء من إيراداتها في ميزانيتها العامة، وتوجيهها للإنفاق على قطاع التعليم العالي، في حالة كون مؤسسات التعليم العالي تابعة للدولة.
المصادر الخاصة	وهي ما توفره جهات خاصة من موارد مالية للمؤسسات التعليمية الخاصة، كأقساط التعليم المدفوعة من قبل أولياء أمور الطلبة، إضافة إلى رسوم التسجيل ورسوم الامتحانات وثمن الكتب...؛ كما تساهم أحيانا بعض المؤسسات الصناعية والتجارية في برامج التعليم والتدريب المهني التي تعدها المؤسسات التعليمية.
الرسوم الدراسية	وهو ما قامت به بعض الدول من فرض رسوم دراسية على الطلبة مقابل دراستهم في الجامعات، وهو ما يعرف بنظام استرداد التكلفة، وأصبحت صفة مشتركة في معظم الدول؛ حيث أن نظام الرسوم قادر على توليد ما يصل إلى 50% من إجمالي إيرادات الجامعات في السنوات الأخيرة في معظم الدول المتقدمة.
القروض الطلابية	وهي منتجات تتيحها البنوك للطلاب، وأصبحت ذات شعبية كبيرة في العديد من الدول، على الرغم من أن معدلات استرداد هذه القروض سيئة.
التبرعات والهبات المحلية والدولية	وهي عبارة عن المبالغ المالية التي تدفعها المؤسسات والجمعيات الخيرية والاجتماعية والهيئات الدولية في ميدان التعليم؛ ويتم تقديمها للطالب مباشرة كما هو الحال في اليابان واندونيسيا والصين، أو يتم منحها للجامعات مباشرة.

[19] راجع: سعيدة خواثرة، الإنفاق العالم على التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2018 (واقع وتحديات)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة ابن باديس مستغانم، الجزائر، م09، ع3، ج2، 2019، ص: 80- 82 ؛ بوطورة فضيلة وآخرون، تمويل التعليم العالي والبحث العلمي بين تعدد المصادر وتفاوت نسب الانفاق مع إشارة لحالة الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، م07، ع1، 2020، ص: 15- 16.

المصادر الذاتية	وتعني قيام الجامعة بممارسة بعض النشاطات المضافة إلى مهامها الأساسية، لقاء تحقيق بعض الموارد المالية التي تُعزِّز من موازنة الجامعة نفسها في التحسين من مستوى المدرسين العاملين فيها؛ وقد لجأت الكثير من الدول الأوروبية إلى أسلوب التمويل الذاتي وذلك ضمن فكرة الجامعة المنتجة.
بوليصات التأمين	وهي وثائق تصدرها شركات التأمين تلتزم بموجبها تعويض المُؤَمَّن، وتلجأ بعض الدول إلى إنشاء بوليصات تأمين لتعليم الأفراد، يقوم بشرائها أولياء الأمور لصالح تعليم أبنائهم بالجامعات؛ حيث يتم تسديد قيمتها على أقساط ميسرة، ويتم تسديد كامل قيمتها إلى مؤسسات التعليم الجامعي.
الأوقاف	وهي كل ما يتم حبسها وجعلها صدقة لوجه الله تعالى، وفي التعليم العالي يتم ذلك عن طريق وقف الأعيان من أبنية أو كتب وأجهزة...، أو وقف الأموال بتخصيص مبالغ مالية لدفع المصاريف والمستحقات من أجور ومكافآت وتقديم المنح لتمويل البرامج البحثية أو غير ذلك

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على: خواثرة سعيدة، الإنفاق العالم على التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2018 (واقع وتحديات)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة ابن باديس مستغانم، الجزائر، م09، ع3، ج2، 2019، ص: 80- 82 ؛ بوطورة فضيلة وآخرون، تمويل التعليم العالي والبحث العلمي بين تعدد المصادر وتفاوت نسب الانفاق مع إشارة لحالة الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، م07، ع1، 2020، ص: 15- 16.

يظهر من خلال الجدول السابق أهم مصادر تمويل التعليم العالي بصفة عامة، أما بالنسبة لتمويل التعليم العالي في الجزائر، فيمكن التمييز فيه بين المصادر التالية[20]:

- **مصادر التمويل الأساسية:** يمثل التمويل الحكومي المصدر الأساسي لتمويل التعليم العالي في الجزائر؛ حيث تشكل مساهمة الإنفاق العام للدولة على التعليم بحوالي **98%** في حين يشكل الإنفاق الخاص **2%**؛ حيث تخصص الدولة مبالغ محددة سنوية من الميزانية العامة؛

- **مصادر التمويل الثانوية:** تتمثل بصفة رئيسة في المنح الدراسية وكذا المعونات الأجنبية، التي تقدمها بعض الدول المتقدمة للدول النامية والتي تعدّ الجزائر من بينها؛ حيث تسمح المنح الدراسية بانتقال عينة من الطلبة الجزائريين للدراسة في الخارج مع تغطية التكاليف المتعلقة بذلك وفقا لبرامج المنح التي

[20] بوطورة فضيلة وآخرون، الإنفاق الحكومي لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بين الواقع والتحديات، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3- إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، م23، ع 1، 2020، ص: 974- 975.

تعرضها هذه الدول، وتتعلق المعونات الأجنبية بإعطاء مساعدات مالية كالمنح والهبات والقروض بأسعار فائدة منخفضة، أو تقديم مساعدات عينية من أبنية ومعدات، أو حتى مساعدات بشرية بإرسال مدرسين أجانب...

المبحث الثالث: واقع الإنفاق العام على التعليم العالي بالجزائر في ظل جائحة كورونا

سيتم تقسيم هذا المبحث إلى أربع مطالب أساسية؛ حيث سيتم التطرق في المطلب الأول إلى إجراءات وإسهامات التعليم العالي بالجزائر في ظل جائحة كورونا، وسيتم تحليل ومقارنة اعتمادات الإنفاق العام على التعليم العالي بالجزائر في ظل جائحة كورونا في المطلب الثاني، وسيتم تحليل ومقارنة مخصصات الإنفاق على التعليم العالي بالجزائر من الناتج المحلي الخام في ظل جائحة كورونا في المطلب الثالث، في حين سيتم تحليل ومقارنة الإنفاق على التعليم العالي مع الإنفاق على قطاعات التعليم الأخرى بالجزائر في ظل جائحة كورونا في المطلب الرابع.

المطلب الأول: إجراءات وإسهامات التعليم العالي بالجزائر في ظل جائحة كورونا

مع الإعلان على أول حالة وفاة بفيروس كورونا في الجزائر، والتي كانت بتاريخ 2 مارس 2020، في مستشفى البليدة، من ثم الإعلان الرسمي عن دخول الجزائر في أزمة صحية على غرار باقي دول العالم، انعكس الوضع على مختلف القطاعات في الجزائر ومنها قطاع التعليم العالي؛ حيث سرعان ما اتخذت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي قرارا بتعليق التدريس الحضوري، وإعلان عن تقديم عطلة ربيع مارس 2020 للسنة الجامعية 2019 – 2020 عن تواريخها المحددة مسبقا؛ واتخاذ مختلف الإجراءات التي من شأنها التخفيف من آثار جائحة كورونا العالمية والتقليل من مخاطرها على التعليم في الجزائر قدر المستطاع، وهذا في إطار الالتزام بتوصيات منظمة الصحة العالمية وغيرها من الجهات، والتي نصت على ضرورة التزام التباعد الاجتماعي وتطبيق الحظر الصحي ومنع التنقل إلاّ للضرورة القصوى...

وفي هذا الصدد، قامت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي بالتنسيق مع مصالح وزارة الصحة وبإشراك ممثلي الأسرة الجامعية، إعداد بروتوكول صحي بهدف إنهاء السنة الجامعية 2019– 2020؛ حيث عملت على إنشاء خلية مركزية على مستوى الوزارة لمتابعة تنفيذ البروتوكول الصحي، مع تنصيب خلايا على مستوى مؤسسات التعليم العالي لمتابعة تنفيذ هذا البروتوكول بالتشاور مع السلطات المحلية؛ كما تكفلت بنقل الطلبة ما بين الولايات في ظل توقف وسائل النقل العمومية والخاصة؛ كما عمدت على اعتماد نمط التعليم عن بعد منذ أفريل 2020 من أجل استكمال المتطلبات البيداغوجية والعلمية لإنهاء الموسم الجامعي

2019- 2020، مع استئناف النشاطات البيداغوجية وفق النمط نفسه بداية من تاريخ 23 أوت 2020...[21].

ومع استمرار الجائحة خلال الدخول الجامعي 2020- 2021 وكذا الدخول الجامعي 2021-2022، سعت الوزارة إلى استكمال البروتوكول الصحي وذلك بالاستفادة من تجربة الموسم الجامعي 2019 – 2020، أين نصت هذه المرة على الدمج بين التعليم الحضوري والتعليم عن بعد، مع الاعتماد على تفويج الطلبة تفاديا لكثافة التعدادات في مختلف مؤسسات التعليم العالي، والسماح لأول مرة على تسجيل الطلبة عن بعد...[22].

هذا، وتجدر الإشارة إلى أنّ مؤسسات التعليم العالي لها إسهامات ملموسة في التصدي لجائحة كورونا منذ مارس 2020 إلى غاية انحصار الجائحة منذ منتصف سنة 2022؛ وهذا من خلال استشراف المستقبل وإجراء بحوث متقدمة واستحداث تطبيقات لمستخدمي التكنولوجيا والتقنيات المتطورة، التي تساهم في إيجاد حلول مبتكرة ومستدامة للتحديات التي تواجهها الدولة في التصدي والتكيف مع الأزمة الصحية؛ وتظهر هذه الإسهامات عموما فيما يلي[23]:

- إنتاج وسائل التعقيم والتطهير لفائدة مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي ومرافق الخدمات الجامعية؛
- تصميم أقنعة واقية بمقاييس عالمية في إطار اتفاقية بين جامعة الحاج لخضر باتنة 1 وجامعة مصطفى بن بولعيد باتنة 2 ومركز تطوير التكنولوجيا المتقدمة؛
- إعداد تطبيقات تعتمد على الذكاء الاصطناعي؛
- اعتماد 11 مخبر بحث على مستوى عدد من الجامعات ومركز البحث في البيوتكنولوجيا للفحص والكشف عن فيروس كورونا بالتنسيق مع معهد باستور؛ حيث تم وضعها تحت تصرف مديرات الصحة بالولايات المعنية في انتظار إتمام تجهيز مخابر بحث إضافية على مستوى عدد آخر من الجامعات؛
- توفير الرعايا الصحية للطلبة من خلال تزويد وحدات الطب الوقائي بالوسائل اللازمة لعملها؛

[21] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، حصيلة إنجازات قطاع التعليم العالي والبحث العلمي من جويلية 2020 إلى جوان 2021، الجزائر، 2021، ص: 27- 28.

[22] المرجع السابق، ص: 30.

[23] المرجع السابق، ص: 28- 29.

- مراجعة العدة التشريعية والتنظيمية الحاكمة لمرفق التعليم العالي وذلك من خلال تزويد وحدات الطب الوقائي بالوسائل اللازمة...

ولا شك أنّ كل هذه القرارات والإجراءات والإسهامات تطلبت المزيد من الأموال، والتي تحملتها الدولة كجزء من الإنفاق العام الاستثنائي المخصصة لمثل هذه الظروف، والمحسوبة على الميزانية العامة للدولة.

المطلب الثاني: تحليل ومقارنة اعتمادات الإنفاق العام على التعليم العالي بالجزائر في ظل جائحة كورونا

قبل نهاية كل سنة مالية، وبالتحديد قبل نهاية ديسمبر من كل سنة، يتم إعداد الميزانية العامة للدولة للسنة المقبلة والتي تظم مختلف الإيرادات المتوقعة، وكل الاعتمادات المحتملة للإنفاق على كل قطاع وفقا لكل وزارة؛ والجدول الموالي يظهر اعتمادات الإنفاق العام وما تم تخصيصه للتعليم العالي في الجزائر خلال الفترة (2010- 2023):

الجدول 3: تطور إجمالي الإنفاق العام والاعتمادات المخصصة للتعليم العالي بالجزائر خلال الفترة (2010- 2023)

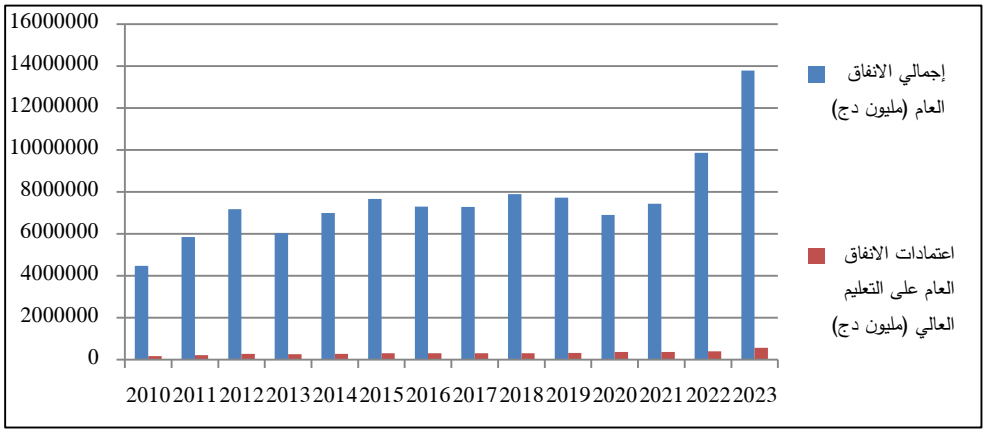
السنة	إجمالي الانفاق العام (دج)	اعتمادات الانفاق العام على التعليم العالي (دج)	نسبة الإنفاق على التعليم العالي من إجمالي الإنفاق العام(%)
2010	4.466.900.000.000	173.483.802.000	3,88
2011	5.853.600.000.000	212.830.565.000	3,63
2012	7.169.900.000.000	277.173.918.000	3,86
2013	6.024.100.000.000	264.582.513.000	4,39
2014	6.995.700.000.000	270.742.002.000	3,87
2015	7.656,300.000.000	300.333.642.000	3,92
2016	7.297.500.000.000	312.145.998.000	4,28
2017	7.282.700.000.000	310.791.629.000	4,27
2018	7.899.100.000.000	313.336.878.000	3,96
2019	7.725.500.000.000	317.336.878.000	4,11
2020	6.902.900.000.000	364.283.132.000	5,28
2021	7.428.700.000.000	370.596.356.000	4,99
2022	9.858.432.609.000	400.051.187.000	4,06
2023	13.786.828.387.000	566.493.133.000	4,11

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك الجزائر خلال الفترة (2014- 2021) وتقديرات قوانين المالية خلال الفترة (2009- 2023).

يظهر من خلال الجدول السابق تطور إجمالي الإنفاق العام والاعتمادات المخصصة للتعليم العالي بالجزائر، مع نسبة الإنفاق على التعليم العالي من إجمالي الإنفاق العام خلال الفترة (2010- 2023)؛ حيث يتضح من خلاله أنّه في الفترة التي سبقت جائحة كورونا (2010- 2019) عرفت الاعتمادات المخصصة للتعليم العالي عموما تزايدا خلال جميع السنوات، مع وجود بعض التراجعات الطفيفة في سنة 2013، أين عرفت تراجعا في هذه السنة بحوالي 12.591.405.000 دج عما خصص له في سنة 2014، إلى جانب تراجع آخر في سنة 2017 بحوالي 11.812.356.000 دج عما خصص له في سنة 2016، وهذا لتراجع إجمالي الإنفاق العام بسبب تذبذب أسعار النفط خلال هذه السنوات.

أما في الفترة (2020- 2023) وهي الفترة التي تضمنت جائحة كورونا، فقد عرفت الاعتمادات المخصصة للتعليم العالي ارتفاعا خلال السنوات الأربع وذلك لإتباع الدولة سياسة توسعية لانتعاش أسعار البترول من جهة خاصة بعد بوادر الحرب الروسية الأوكرانية منذ مارس 2021 واندلاعها بتاريخ 24 فيفيري 2022، إلى جانب ما ترتب عن جائحة كورونا من نفقات استثنائية واجبة التحمل مست جميع القطاعات والذي يُعدّ قطاع التعليم من بينها. ولتوضيح كيف تطور الإنفاق على التعليم العالي مقارنة مع إجمالي الإنفاق العام بالجزائر خلال الفترة (2010- 2023)، نستعين بالشكل البياني التالي:

الشكل 1: مقارنة الاعتمادات المخصصة للتعليم العالي مع إجمالي الإنفاق العام بالجزائر خلال الفترة (2010- 2023)

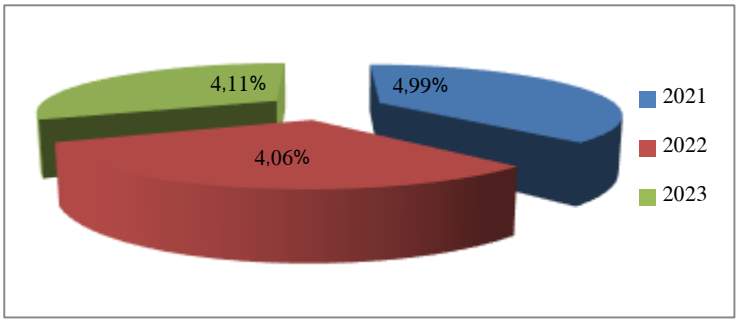


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول 3، وباستعمال برنامج (Excel 2007).

يتضح جليا من خلال هذا الشكل أن هناك علاقة طردية بين تطور الإنفاق على التعليم العالي مقارنة مع إجمالي الإنفاق العام بالجزائر خلال الفترة (2010- 2023)، حيث عرف الإنفاق على التعليم العالي ارتفاعا على العموم مع وجود بعض الانخفاضات الطفيفة خلال الفترة (2010- 2020)، وذلك لتأثر الإنفاق العام بتذبذب وانهيار أسعار النفط، مع اعتماد الدولة لسياسة تقشفية خاصة خلال الفترة (2014-2020)؛ في حين انعكس انتعاش أسعار النفط على الإنفاق العام ومنه على الإنفاق على التعليم العالي وذلك خلال السنوات 2021، 2022 و2023، وهي السنوات التي شملت جائحة كورونا.

هذا، ويمكن توضيح نسب الإنفاق على التعليم العالي من الإنفاق العام خلال فترة الجائحة كالآتي:

الشكل 2: تطور نسبة الاعتمادات المخصصة للتعليم العالي من إجمالي الإنفاق العام بالجزائر خلال فترة جائحة كورونا



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول 3 وباستعمال برنامج (Excel 2007)

يُظهِر هذا الشكل نسبة الاعتمادات المخصصة للتعليم العالي من إجمالي الإنفاق العام بالجزائر خلال السنوات 2021، 2022 و2023، وهي السنوات التي أخذت الدولة بعين الاعتبار جائحة كورونا في بناء ميزانيتها؛ حيث سجلت أكبر قيمة في سنة 2021 بنسبة 4,99%، لتليها سنة 2023 بنسبة 4,06%، لتسجل أدنى قيمة في سنة 2022 بنسبة 4,11%، وهذا راجع لتوقعات أسعار النفط بالدرجة الأولى مع توقعات لتراجع جائحة كورونا ومتطلباتها الوقائية من جهة أخرى.

المطلب الثالث: تحليل ومقارنة مخصصات الإنفاق على التعليم العالي بالجزائر من الناتج المحلي الخام في ظل جائحة كورونا

تُشِير العديد من الدراسات إلى أنّ هناك علاقة سببية بين الناتج المحلي الخام والإنفاق العام في الجزائر؛ حيث أنه كلما زادت الصادرات النفطية تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي الخام ومنه إمكانية التوسع في الإنفاق العام خاصة النفقات الاجتماعية والتي يعد التعليم العالي من بينها؛ هذا وتعكس العلاقة بين الناتج المحلي الخام وميزانية التعليم العالي مدى اهتمام الدولة بالتعليم وربط ذلك بتحقيق التنمية الاجتماعية ومنها

الاقتصادية، وهو ما جعل الهيئات الدولية كالبنك العالمي يوصي دائما برفع نسبة مخصصات التعليم العالي من الناتج المحلي الخام.

ولتوضيح كيف تطور الناتج المحلي الخام ومخصصاته للتعليم العالي في ظل جائحة كورونا، نستعين بالجدول التالي:

الجدول 4: تطور مخصصات الإنفاق على التعليم العالي بالجزائر من الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2010- 2023)

السنة	إجمالي الناتج المحلي الخام (دج)	اعتمادات الإنفاق العام على التعليم العالي (دج)	نسبة الإنفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الخام (%)
2010	11.991.600.000.000	173.483.802.000	1,45
2011	14.588.500.000.000	212.830.565.000	1,46
2012	16.209.600.000.000	277.173.918.000	1,70
2013	16.647.900.000.000	264.582.513.000	1,59
2014	17.228.600.000.000	270.742.002.000	1,57
2015	16.712.700.000.000	300.333.642.000	1,80
2016	17.514.600.000.000	312.145.998.000	1,78
2017	18.876.200.000.000	310.791.629.000	1,65
2018	20.452.300.000.000	313.336.878.000	1,53
2019	20.501.100,000.000	317.336.878.000	1,55
2020	18.383.800.000.000	364.283.132.000	1,98
2021	22.021.500.000.000	370.596.356.000	1,68
2022	*26.522.597.000.000	400.051.187.000	1,51
2023	**27.363.363,000.000	566.493.133.000	2,07

* متوقع حسب بيانات البنك الدولي.

** متوقع حسب بيانات البنك الدولي.

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات التقارير السنوية لبنك الجزائر خلال الفترة (2014- 2021) وتقديرات قوانين المالية خلال الفترة (2009- 2023)

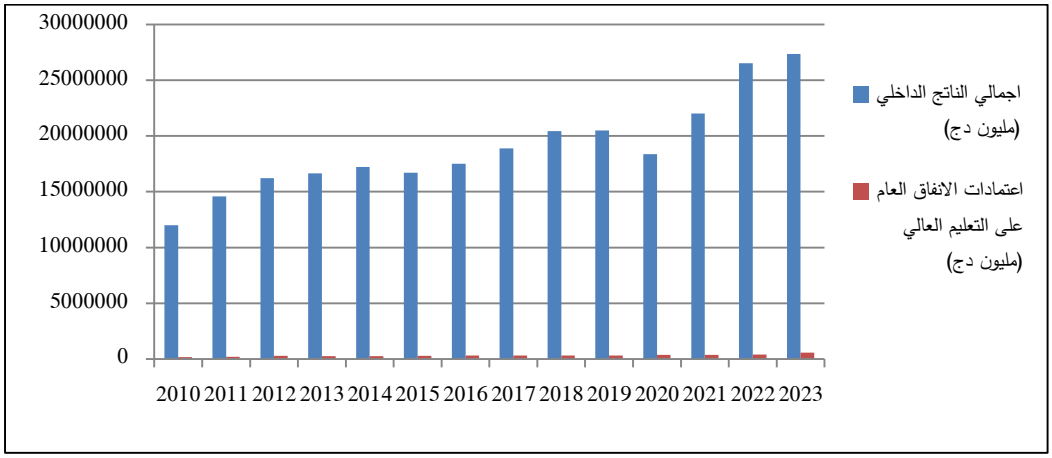
يتضح من خلال الجدول السابق تطور إجمالي الناتج المحلي الخام والاعتمادات المخصصة للتعليم العالي بالجزائر، مع نسبة الإنفاق على التعليم العالي من الناتج المحلي الخام خلال الفترة (2010-2023)؛ حيث سجلت أعلى قيمة للناتج المحلي الخام خلال الفترة التي سبقت جائحة كورونا (2010-2019) في سنة 2019 بحوالي 20.501.100,000.000 دج، وبلغت نسبة الإنفاق على التعليم العالي منه للسنة نفسها بحوالي 1,55%، في حين بلغت أقل قيمة للناتج المحلي الخام لذات الفترة في سنة 2010 بحوالي 11.991.600.000.000 دج، وبلغت نسبة الإنفاق على التعليم العالي منه للسنة نفسها بحوالي 1,45%.

أما في فترة (2020- 2023) وهي الفترة التي تضمنت جائحة كورونا، فيتوقع أن يسجل إجمالي الناتج المحلي الخام أعلى قيمة له في سنة 2023 بحوالي 27.363.363.000.000 دج لتكون نسبة الإنفاق على التعليم العالي منه حوالي 2,07% وهي أعلى قيمة مسجلة خلال فترة الدراسة، في حين كانت أقل قيمة لإجمالي الناتج المحلي الخام في سنة 2021 أين سجلت قيمة 22.021.500.000.000 دج لتكون نسبة الإنفاق على التعليم العالي منه حوالي 1,68%.

هذا، ونظرا لغياب بيانات بنك الجزائر والديوان الوطني للإحصائيات لسنتي 2022 و2023 فيما يتعلق بالناتج المحلي الخام، فقد تم الاعتماد على ما ورد من توقعات في بيانات البنك العالمي.

ولتوضيح كيف تطور الإنفاق على التعليم العالي مقارنة مع إجمالي الإنفاق العام بالجزائر خلال الفترة (2010- 2023)، نستعين بالشكل البياني التالي:

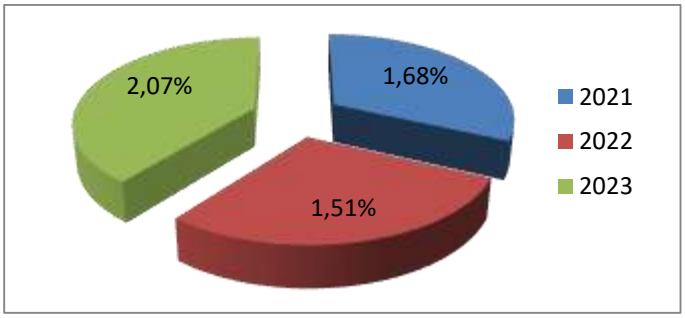
الشكل 3: مقارنة الاعتمادات المخصصة للتعليم العالي بالجزائر بالناتج المحلي الخام خلال الفترة (2010- 2023)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول 4، وباستعمال برنامج (Excel 2007).

يظهر من خلال الشكل السابق على أنّه بالرغم من تذبذب قيم الناتج المحلي الخام خاصة خلال الفترة (2010– 2020) نظرا لتأثر الناتج المحلي الخام بتراجع الصادرات النفطية، إلاّ أنّ مخصصات التعليم العالي لم تشهد تراجعا ما عدا التراجع الطفيف في سنة 2013؛ أما خلال سنوات جائحة كورونا 2021 و2022 و2023 فقد عرفت قيم الناتج المحلي الخام قفزة نوعية نظرا لانتعاش الصادرات النفطية، في حين لم تعرف مخصصات التعليم العالي أي انخفاض.هذا، ويمكن توضيح نسب الاعتمادات المخصصة للتعليم العالي من الناتج المحلي الخام بالجزائر خلال فترة جائحة كورونا في الشكل الموالي:

الشكل 4: تطور نسبة الاعتمادات المخصصة للتعليم العالي من الناتج المحلي الخام بالجزائر خلال فترة جائحة كورونا



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول4 وباستعمال برنامج (Excel 2007).

يُوضِّح هذا الشكل نسبة الاعتمادات المخصصة للتعليم العالي من إجمالي الناتج المحلي الخام بالجزائر خلال فترة الجائحة، ويُتوقَّع أن تسجل أعلى قيمة في سنة 2023 نسبة 2,07%، وهذا راجع بالأساس إلى انتعاش الصادرات النفطية لتليها سنة 2021 بنسبة 1,64%، لتسجل أدنى قيمة في سنة 2022 بنسبة 1,51%.

المطلب الرابع: تحليل ومقارنة الإنفاق على التعليم العالي مع الإنفاق على قطاعات التعليم الأخرى بالجزائر في ظل جائحة كورونا

لا يعتبر التعليم العالي القطاع التعليمي الوحيد الذي يقوم على التمويل الحكومي فقط، بل تسعى الدولة أيضا إلى ضمان ومجانية التعليم في المراحل الأولية للأفراد ضمن قطاع التربية الوطنية، كما تهدف أيضا إلى تكوين الأفراد الذين أخفقوا في الالتحاق بمؤسسات التعليم العالي من خلال السماح لهم في التسجيل في مختلف مراكز التكوين والتمهين ضمن قطاع التكوين والتعليم المهني، ويمكن المقارنة بين ما خصصته الدولة لهذه القطاعات الثلاثة قبل وخلال جائحة كورونا في الجدول التالي:

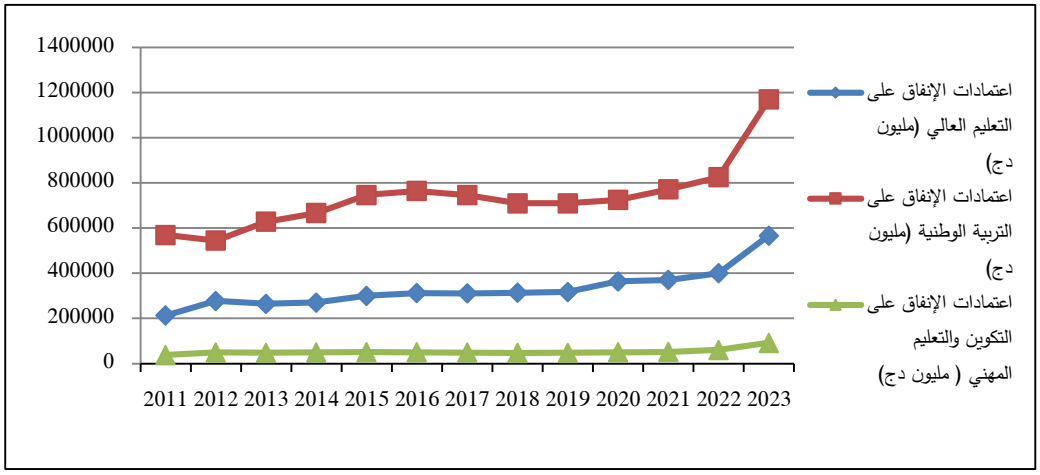
الجدول 5: تطور اعتمادات الإنفاق العام على التعليم العالي والتربية الوطنية والتكوين والتعليم المهني خلال الفترة (2011– 2023).

السنة	اعتمادات الإنفاق على التعليم العالي (دج)	اعتمادات الإنفاق على التربية الوطنية (دج)	اعتمادات الإنفاق على التكوين والتعليم المهني (دج)
2011	212.830.565.000	569.317.554.000	38.328.953.000
2012	277.173.918.000	544.383.508.000	49.320.325.000
2013	264.582.513.000	628.664.041.000	47.635.070.000
2014	270.742.002.000	666.547.829.200	49.491.196.000
2015	300.333.642.000	746.643.907.000	50.803.924.000
2016	312.145.998.000	764.052.396.000	50.379.263.000
2017	310.791.629.000	746.261.385.000	48.304.358.000
2018	313.336.878.000	709.558.540.000	46.840.000.000
2019	317.336.878.000	709.558.540.000	47.840.500.000
2020	364.283.132.000	724.681.708.000	49.936.401.000
2021	370.596.356.000	771.349.354.000	51.568.735.000
2022	400.051.187.000	825.004.074.000	60.564.109.000
2023	566.493.133.000	1.170.069.685.000	91.711.697.000

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على قوانين المالية من سنة 2010 إلى سنة 2023.

يبين الجدول السابق مدى تباين الاهتمام بقطاع التعليم العالي في الجزائر مقارنة بكل من قطاع التربية الوطنية وقطاع التكوين والتعليم المهني من خلال مخصصات الإنفاق العام لهذه القطاعات؛ حيث جاء التعليم العالي في المرتبة الثانية بعد قطاع التربية الوطنية في حين جاء الإنفاق على التعليم والتكوين المهني في المرتبة الثالثة سواء في الفترة التي سبقت جائحة كورونا أو خلال سنوات الجائحة؛ ولإظهار ذلك يتم الاستعانة بالشكل التالي:

الشكل 5: مقارنة مكانة الإنفاق على التعليم العالي مع الإنفاق على التربية الوطنية والتكوين والتعليم المهني خلال الفترة (2010- 2023)



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول 5، وباستعمال برنامج (Excel 2007).

يُمكِن من خلال الشكل السابق المقارنة بين اعتمادات الإنفاق المخصصة لكل من التعليم العالي والتربية الوطنية والتكوين والتعليم المهني في ظل جائحة كورونا؛ حيث يُظهر الشكل أنّ قطاع التربية الوطنية يحظى بأكبر القيم من المخصصات، وذلك نظرا لكبر القطاع وكثرة عدد الفئات التي تنتمي إليه، يليه قطاع التعليم العالي ليأتي في الأخير قطاع التكوين والتعليم المهني؛ هذا، وقد عرفت مخصصات الإنفاق على هذه القطاعات ارتفاعات وانخفاضات خلال الفترة (2011- 2020)، حيث سجلت أعلى قيمة للإنفاق على قطاع التربية في سنة 2016، وسجلت أدنى قيمة له في سنة 2012، أما قطاع التعليم العالي فقد سُجِّلَت أعلى قيمة له في سنة 2020، في حين سجلت أدنى قيمة له في سنة 2011، وبالنسبة لقطاع التكوين والتعليم المهني فقد سجلت أعلى قيمة له في سنة 2015 بينما سجلت أدنى قيمة له في سنة 2011؛ أمّا خلال فترة جائحة كورونا فقد عرفت اعتمادات الإنفاق المخصصة للقطاعات الثلاثة ارتفاعا طوال السنوات الثلاثة، أين سجلت كل القطاعات أعلى قيمة لها خلال سنة 2023.

الخاتمة:

مع التحديات الناجمة عن تفشي جائحة كورونا في العالم منذ ديسمبر 2019 في الصين، ودخول الجزائر مرحلة الخطر منذ مارس 2020، سعت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي إلى تكييف عمل قطاعها وفق هذه المستجدات، أين عمدت على إصدار جملة من القرارات وإتباع مجموعة من الإجراءات مع تقديمها لبعض الإسهامات، في سبيل التخفيف من آثار جائحة كورونا العالمية والتقليل من مخاطرها على التعليم في الجزائر قدر المستطاع، إلى جانب ضمان التمويل اللازم للقطاع بما يضمن حسن سيره؛ ولا شك أنّ كل هذه

القرارات والإجراءات والإسهامات تطلبت المزيد من الأموال، والتي تحملتها الدولة كجزء من الإنفاق العام الاستثنائي المخصصة لمثل هذه الظروف، والمحسوبة على ميزانية الدولة.

وبتحليل البيانات والمعلومات ذات الصلة بموضوع الدراسة، فقد تم التأكد من صحة الفرضيتين الموضوعتين؛ حيث فعلا "**يلعب التمويل الحكومي دورا بارزا في تمويل التعليم العالي بالجزائر**"، إذ تخصص الجزائر اعتمادات ضخمة موجهة لقطاع التعليم العالي ضمن ميزانيتها السنوية، فإذا ما قارناه بالقطاعات التعليمية التي تمولها الحكومة نجده في المرتبة الثانية بعد قطاع التربية الوطنية وقبل قطاع التكوين والتعليم المهني، وإذا ما قارناه بالقطاعات الأخرى فهو غالبا ما يأتي في المرتبة الخامسة أو الرابعة؛ كما أنه فعلا " **أدّت جائحة كورونا إلى تأثّر الإنفاق العام على التعليم العالي بالجزائر**"، فقد عرف الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر ارتفاعا ملحوظا مباشرة بعد العام الأول من جائحة كورونا، وذلك تحسبا للنفقات الاستثنائية التي تحملتها الدولة لمواجهة الجائحة، على الرغم من أن التعليم العالي أخذ نمط التعليم عن بعد في فترات متقطعة طوال فترة الجائحة.

- نتائج الدراسة:

- تُعدّ جائحة كورونا أو ما يسمى كوفيد- 19 أزمة صحية عالمية سببها فيروس كورونا الذي ظهر في الصين مع أواخر سنة 2019 لينتشر إلى باقي دول العالم؛
- يُشكِّل التعليم العالي أحد القطاعات الأساسية لكل دولة، والذي يؤدي تطوره والاستثمار فيه إلى تشكيل ثروة بشرية تؤدي إلى تحقيق تنمية اقتصادية حقيقية؛
- يُعتبر الإنفاق العام من بين المتغيرات الاقتصادية المهمة، والذي تستعمله الدولة لتحقيق مختلف أهدافها الاقتصادية والاجتماعية؛
- يمثل التمويل الحكومي المصدر الأساسي لتمويل التعليم العالي في الجزائر مع وجود بعض مصادر التمويل الثانوية، والتي تتمثل بصفة رئيسية في المنح الدراسية والمعونات الأجنبية التي تتيحها بعض الدول المتقدمة؛
- عرف الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر ارتفاعا طوال فترة جائحة كورنا، وهذا لتحمل الدولة أعباء استثنائية إضافية لمواجهة الجائحة من جهة، إلى جانب إتباع الدولة لسياسة توسعية لانتعاش أسعار البترول من جهة أخرى، خاصة بعد الحرب الروسية الأوكرانية؛
- تعكس بيانات مخصصات التعليم العالي من الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر نقص الاهتمام بهذا القطاع؛ على الرغم من المبالغ المالية الضخمة التي تتحملها الدولة ضمن ميزانية نفقاتها؛

- يظهر الإنفاق على التعليم العالي في المرتبة الثانية مقارنة بالقطاعات التعليمة والتكوينية الأخرى في الجزائر سواء قبل جائحة كورونا أو خلال فترة الجائحة، إذ جاء بعد قطاع التربة الوطنية مباشرة وقبل قطاع التكوين والتعليم المهني.

- **توصيات الدراسة:**

- تشجيع المبادرات الخاصة في تمويل التعليم العالي بالجزائر عن طريق: تحفيز رجال الأعمال والمؤسسات الناشطة محليا بتوفير منح للطلبة المتميزين كما يحدث ذلك في الدول المقدمة، رفع رسوم التسجيل في مؤسسات التعليم العالي...؛
- توليد إيرادات خاصة من موارد غير مستغلة في مؤسسات التعليم العالي وملحقاتها، وذلك بالعمل على: استغلال نشاطاتها أو ممتلكاتها العقارية والمنقولة خاصة ما يتعلق بمخابر الجامعات، حافلات نقل الطلبة والإقامات الجامعية... ومحاولة الاستفادة منها لاسيما في العطل؛
- ترشيد الإنفاق العام على التعليم العالي في الجزائر من خلال تبني العديد من الاستراتيجيات: كالعمل على استقطاب النخبة بدلا من اعتماد سياسة التعليم العالي للجميع، الرقابة على من ميزانيات المخابر والتربصات والبرامج الجامعية...، تشديد الرقابة على الخدمات الجامعية من إطعام ونقل وإيواء؛
- الرفع من مخصصات التعليم العالي من الناتج المحلي الخام في الجزائر، بما يسمح بالتقرب من المعدلات التي يوصي بها البنك العالمي؛
- الاستفادة من تجربة جائحة كورونا في مواجهة المخاطر والأزمات التي قد تُواجه التعليم العالي وأساليب تمويله مستقبلا.

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: النصوص القانونية

- الجريدة الرسمية، القانون رقم 99- 05، 1999، الجزائر.

ثانيا: الكتب

- الجمل هشام مصطفى، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية بين النظام المالي الإسلامي والنظام المالي المعاصر-دراسة تطبيقية-، ط1، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006.
- حسن مصطفى حسن، المالية العامة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2001.
- خلف فليح حسين، المالية العامة، عالم الكتاب الحديث، الأردن، 2008.

ثالثا: الرسائل والمذكرات

- بن عزة محمد، ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف: دراسة تقييميه لسياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 1990- 2009، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2009- 2010.

- بودخدخ كرم، أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي: دراسة حالة الجزائر (2001- 2009)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة دالي إبراهيم الجزائر.

- الزاحي سمية، مكانة المكتبة الجامعية في سياسات التعليم العالي في الجزائر: دراسة ميدانية بجامعات منتوري قسنطينة عنابة وسكيكدة، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة قسنطينة 2،الجزائر.

رابعا: المقالات

- بوطورة فضيلة وآخرون، الإنفاق الحكومي لتمويل التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر بين الواقع والتحديات، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3- إبراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، م23، ع 1، 2020.

- بوطورة فضيلة وآخرون، تمويل التعليم العالي والبحث العلمي بين تعدد المصادر وتفاوت نسب الانفاق مع إشارة لحالة الجزائر، مجلة البديل الاقتصادي، جامعة زيان عاشور الجلفة، الجزائر، م07، ع1، 2020.

- خواثرة سعيدة، الإنفاق العالم على التعليم العالي في الجزائر خلال الفترة 2000- 2018 (واقع وتحديات)، مجلة الإستراتيجية والتنمية، جامعة ابن باديس مستغانم، الجزائر، م09، ع3، ج2، 2019.

- طالبي صلاح الدين، التعليم العالي والبحث العلمي في الجزائر، المجلة الجزائرية للمالية العامة، جامعة أو بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، ع4، 2014.

- غربي حمزة وآخرون، دراسة قياسية لأثر جائحة كورونا على الأسواق المالية العربية- بورصة القاهرة نموذجا-، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة تمنراست، الجزائر، م9، ع4، 2020.

- فرد حياة، شاطرباش أحمد، التعليم العالي في الجزائر: دراسة في الواقع والتحديات، مجلة الحكمة للدراسات الفلسفية، مركز الحكمة للبحوث والدراسات، الجزائر، م5،ع13، 2018.

- محلب فايزة ، التعليم عن بعد في ظل جائحة كوفيد- 19 (الواقع والتحديات)- دراسة استقصائية لآراء الطلبة، مجلة دراسات اقتصادية، مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية- الجزائر، م21، ع1، 2021.

- ملكاوي حنان ، تداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد على الأمن الصحي العربي، نشرية الألكسو العلمية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، الأردن، ع2، جوان 2020.

خامسا: أشغال الملتقيات

- عزوز علي، دور مدير المخبر والمجلس العلمي في ديناميكية المخبر، ملتقى آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية، 23- 26 أفريل 2012.

سادسا: المواقع الإلكترونية

- COVID-19CORONAVIRUS PANEMIC, from the website : https://www.worldometers.info/coronavirus/, [Saw in: 08/07/2023].
- الشبكة الجامعية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، في الموقع الإلكتروني: https://www.mesrs.dz/index.php/reseau-universitaire-ar/، [لوحظ بتاريخ: 2022/07/28].